الهشاشة الأمنية والتنمية المستدامة "دراسة في الآثار والحلول: "العراق بعد عام ٢٠٠٣ انموذجاً"

Security Fragility and Sustainable Development: A Study of Impacts and Solutions: "Iraq after 2003 as a Model"

م. نزار عبد الكريم حسن رشيد

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

Nazar_89@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٩٠٢٤/٣/٢٥ تاريخ قبول النشر هو ٢٠٢٤/٧/٣١

الملخص

ان المقصود بالهشاشة الأمنية هو عدم الاستقرار الأمني، إذ من الممكن أن تشهد البيئة الامنية عدة عوامل تؤثر في استقرارها وقوتها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات العسكرية والبطالة والفقر، كل هذه العوامل يمكن أن تعمل على تهديد الاستقرار الأمني لبلد ما وتنعكس بالسلب على مخرجات حكومته. اما مصطلح التنمية المستدامة فيراد به تحقيق التقدم على كافة الأصعدة لا سيما الاقتصادي والاجتماعي منها؛ دون المساس بموارد البيئة، مع ضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من هذه الموارد، وهذا ما سيتم دراسته في نموذج العراق عبر الربط بين هذه التحديات والأسباب المعنية بالهشاشة الامنية التي من الممكن ان تؤثر على التنمية المستدامة وحقوق الأجيال المستقبلية.

كلمات مفتاحية: (الهشاشة الأمنية، التنمية المستدامة، العراق، الاثار والحلول).

Abstract:

What is meant by security fragility is security instability, as the security environment may witness several factors that affect its stability and strength, such as terrorism, organized crime, military conflicts, unemployment, and poverty. All of these factors can threaten the security stability of a country and reflect negatively on the outputs of its government. As for the term sustainable development, it means achieving progress at all levels, especially economic and social levels. Without compromising environmental resources, while ensuring that current and future generations benefit from these resources, and this is what will be studied in the Iraq model by linking these challenges with the causes of security fragility that could affect sustainable development and the rights of future generations.

Keywords: (security fragility, sustainable development, Iraq, effects and solutions).

المقدمة

يتناول هذا البحث دراسة البيئة الأمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق عبر التركيز على أهم الاسباب التي تتعلق بعدم استقرار هذه البيئة وذلك بدراستها من كافة الابعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)؛ كون هذه الابعاد هي ذاتها التي ترتكز عليها عملية التنمية المستدامة بالإضافة الى البعد التكنولوجي، تشهد البيئة الأمنية العراقية تذبذب وعدم استقرار منذ عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا نتيجة للعديد من الأسباب الداخلية منها والخارجية مما زاد من الضغط على الحكومات المتعاقبة فيما يتعلق بالسبل والحلول التي يجب عليها اتباعها للوصول الى بيئة تنموية مؤهلة وسليمة وهو ما تم دراسته وتقديمه في هذا البحث.

اشكالية البحث: تنبع اشكالية هذا البحث من وجود مشكلة تتمثل بعدم استقرار البيئة الأمنية العراقية وهو ما يعرف بـ(الهشاشة الامنية) إذ تعد هذه المشكلة معوّق امام عملية التنمية المستدامة في البلد، لذلك لابدّ من ايجاد حلول لها عبر الاجابة على التساؤلات الاتية:

١. ما المقصود بالأمن؟ ما هي مستوياته؟ وابعاده؟

٢. ما المقصود بالهشاشة الامنية؟ ما هي اشكالها؟

٣. ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ ما هي أهدافها؟ وابعادها؟

٤. ما هو أثر الهشاشة الأمنية في العراق على بيئة التنمية المستدامة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها انّ هنالك دور مؤثر لما تشهده البيئة الأمنية العراقية من عدم استقرار؛ على عملية التنمية المستدامة، إذ يعدّ بمثابة تحدي على الحكومة العراقية مجابهته ووضع الحلول اللازمة لتجاوزه وتحقيق عملية تنموية سليمة.

مناهج البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي من خلال دراسة وتحليل الأسباب المعنية بعدم استقرار البيئة الأمنية في العراق وما صاحبها من مخرجات أثرت على التنمية المستدامة، كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي عبر الرجوع الى أصل وتعريف كل من الامن والهشاشة الأمنية والتنمية المستدامة.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث على مطلبين سبقتهما مقدمة وتلتهما الخاتمة والتوصيات، تناول المطلب الاول الهشاشة الأمنية والتنمية المستدامة (محددات مفاهيمية)، اما الثاني فاختصّ بدراسة أثر الهشاشة الأمنية على التنمية المستدامة في العراق وسبل المعالجة.

المطلب الأول: الهشاشة الأمنية والتنمية المستدامة (محددات مفاهيمية)

قبل التطرق في توضيح مفردة الهشاشة الأمنية لابد من توضيح ما المقصود بالأمن وما هي أهم المستويات والابعاد التي تتصف بها هذه المفردة.

اولاً- الامن (المستويات والابعاد): هنالك العديد من التعاريف التي عرّفت مصطلح الامن ومن أهمها تعريف وولفرز عام ١٩٥٢ (Wlfers) إذ نال هذا التعريف اجماعاً من قبل المعنيين في هذا

المجال والذي جاء بتفسيره الموضوعي للأمن على انه غياب التهديد ضد القيم المكتسبة للفرد، اما من جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من الاضرار في هذه القيم [١]، وفي نفس السياق فقد عرّف باري بوزان (B. Buzan) بانه العمل على التحرر من التهديد مع قدرة الدولة في الحفاظ على وجودها وفعاليتها المستقبلية [٢].

يرى ديلان (Dillon) بانّ الامن هو مفهوم مزدوج فهو ليس وسيلة للتحر من التهديدات والمخاطر بل هو وسيلة لجعل هذا التهديد محدوداً [٣]، يقصد بالأمن هو الطمأنينة للوجود السياسي والالتزام بالولاء تجاه السلطة، وتعني الطمأنينة مدى الاستقرار والقدرة على مواجهة التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة دون التأثير على الامن بشكل عام.

مما تقدم يرتبط مفهوم الامن بالعديد من المواضيع كالخوف والتهديد وانعدام الثقة والخطر والتي تعد من المطالب الأساسية التي يعبر عنها أي شعب للوصول الى بيئة مستقرة وآمنة تتيح الطمأنينة والاستقرار داخل مكونات هذا المجتمع ومن ثم تنعكس بالإيجاب على مخرجات السلطة السياسية ان احسنت توفير الامن مع العديد من الجوانب المرتبطة به كالاستثمار وفرص العمل وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي للمجتمع.

اما فيما يتعلق بمستويات وابعاد الامن فهنالك العديد منها والتي تُعنى بتحديد نطاق الامن بشكل عام وهذا ما سيتم دراسته في ادناه:

١. **مستويات الامن:** هنالك العديد من مستويات الامن إذ لم يعد يقتصر على حماية الشعب وحدود الدولة وهذا ما سيتم بحثه ادناه [٤]:

أ- **أمن الفرد:** يقصد به ضرورة توفير الحاجات الأساسية التي تتيح للفرد القيام بوظائفه بشكل تام بالإضافة الى حمايته من أي خطر قد يهدد حياته او ممتلكاته الخاصة.

ب- **الأمن الوطني:** يراد بهذا المستوى من مستويات الامن هو قدرة الدولة في الحفاظ على ارضها ومواردها الطبيعية كافة عبر العديد من الإجراءات التي تمكنها من الحفاظ على وجودها حاضراً ومستقبلاً.

ج- **الأمن الإقليمي:** يراد بالإقليم انه مستوى ترتبط به الدول مع بعضها البعض وعلى كافة المستويات لاسيما المستوى الأمني إذ ينظر لكل الدول على انها دولة واحدة ليبرز مستوى الامن الإقليمي المعني بأمن هذه المجموعة من الدول.

د- **الأمن الدولي:** يلزم هذا المستوى كل الأطراف المنضمين الى حلف دولي معين باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عدوان تتعرض له أي دولة داخل هذا الحلف.

هذه صورة مختصرة لمستويات الامن التي يتطلب توفيرها لتجنب هشاشة وعدم استقرار أمنى قد يعصف بالمجتمع ويضر بالأفراد والممتلكات الخاصة والعامة وبالتالي يضر بوجود الدولة واستمرارية مؤسساتها وأجهزتها مما يدفع بالجهات المعنية ضرورة العمل على توفير بيئة امنة وحاضنة لكافة افراد المجتمع.

٢. ابعاد الامن: هنالك العديد من الابعاد المعنية بالأمن وعلى أكثر من بعد منها السياسي والاقتصادي والعسكري والمجتمعي والبيئي وهذا ما سيتم دراسته في ادناه [٥]:

أ- البعد السياسي: يراد به الحفاظ على استقرار النظام السياسي والحكومة، وضمان أمن البلاد ضد التهديدات الداخلية والخارجية التي من الممكن ان تهد وجود الدولة كالانقلابات السياسية والحروب الداخلية (الأهلية).

ب- البعد الاقتصادي: يرتكز البعد الأمني هنا على ضمان حماية الموارد الاقتصادية الضرورية ومكافحة التهديدات الاقتصادية مثل الفساد والركود التي تعيق من عمل الحكومة وبالتالي تعمل بالضد من إيجاد بيئة آمنة ومستقرة.

ج- البعد العسكري: عبر التركيز على تعزيز الجيش والدفاع الوطني وأمن الحدود ومكافحة التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة.

د- البعد الاجتماعي: ويتعلق هذا الجانب بضمان سلامة ورفاهية الأفراد في المجتمع، وتعزيز التواصل الاجتماعي السليم وتعزيز الاندماج والتسامح بين أفراد المجتمع.

هـ- البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بحماية البيئة والموارد الطبيعية ومكافحة التلوث والتغير المناخي وحماية التنوع البيولوجي.

انّ هذه الأبعاد هي جزء لا يتجزأ من المفهوم الشامل للأمن، وتتطلب تعاوناً وجهوداً مشتركة من قبل الحكومة والشعب لضمان الاستقرار والأمن على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والبيئية وبالتالي ضمان بيئة ذات استقرار أمني يتيح للدولة المضي في أي برنامج تنموي يعمل على منحها الشرعية من قبل أبناء الشعب.

ثانياً: مفهوم الهشاشة الأمنية: يعدّ الاستقرار الأمني من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدون هذا الاستقرار من الممكن ان نرى بيئة امنية هشة تعيق كافة الخطوات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى الدفع بعجلة التنمية المستدامة الى الامام، إذ انه بدون الأمن لا توجد تنمية سليمة وصحيحة، وبدون التنمية لا يمكن أن تكون هناك دولة قوية ذات أسس رسمية وسليمة، فالاستقرار السياسي في أي بلد، بالإضافة إلى تحقيق الأمن؛ هو بمثابة أرضية خصبة لكل انواع التنمية والتقدم وفي جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فالاستقرار الاقتصادي مرتبط دائمًا بديمومة الاستقرار الأمني وكلما امتلكت الدولة القدرة والإصرار على القضاء على ما يهدد امنها واستقرارها كلما أوجدت بيئة اقتصادية منتجة توظف الموارد المالية والبشرية وتواصل النمو الاقتصادي ويكون لها الأثر الاقتصادي المباشر في توفير بيئة عمل للعديد من العاطلين عن العمل لما يلبي طموحات الأجيال الحالية ويحمي مصالح الأجيال القادمة [٦].

على الحكومات الهادفة الى إيجاد استقرار أمني ومستمر أن تضع نصب أعينها الهدف السامي المتمثل في استيعاب الجميع على أساس الثقة المتبادلة، والمساهمة في تحقيق الخير للبلد في جميع

المجالات وتحسين أوضاعه، وهذا هو الأساس لنجاح أي عملية تنموية وركيزة أساسية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إمكانية تعزيز الإنفاق في مجالات عدة من أهمها التعليم والصحة والتخفيف من حدة الفقر التي تضرب طبقات المجتمع [٧].

ان للهشاشة الأمنية العديد من الاشكال التي من الممكن ان يشهدها البلد والتي تتمثل بأحداث العنف والاغتيالات وعمليات الخطف والعمليات المسلحة خارج حدود الدولة والقانون أو أي أسباب أخرى مناهضة للمجتمع مما تكون ذات مخرجات سلبية على عملية الاستقرار الأمني، وكما هو واضح في ادناه [٨]:

١. **الاضطراب الأمني:** يتمثل هذا النوع بما يهدد مكانة الدولة ضمن حدودها الإقليمية مما يهدد امن البلد وبالتالي ينعكس بالسلب على توفير بيئة امنة محلياً.

٢. **العمليات الإرهابية:** توصف هذه العمليات بأنها عابرة للحدود الإقليمية للدولة والتي من الممكن ان تبدأ مثل هذه العمليات في دولة وتنتهي في دولة أخرى ومن الممكن ان تكون الضحايا من غير دولة.

٣. **الصراعات الخارجية:** تتمثل هذه الفئة بالحروب او الصراع الدولي بين دولتين او أكثر.

ان مصطلح الهشاشة الأمنية يستخدم لوصف حالة مجتمع ما؛ في مواجهته للتحديات السياسية والاجتماعية التي تهدد أمن الدولة والمجتمع. ويشمل ذلك العوامل المثيرة للقلق وعدم الاستقرار مثل النزاع المسلح والإرهاب والفقر والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، إن فهم مواطن عدم الاستقرار الامني أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثالثاً- مفهوم التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة نهجاً شاملاً يهدف إلى تلبية احتياجات المجتمعات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويهدف النهج المستدام إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان النمو والتنمية على المدى البعيد [٩].

تشمل التنمية المستدامة العديد من الجوانب المهمة، بما في ذلك حماية البيئة الطبيعية والموارد الطبيعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات مع ضمان حقوق الأجيال المستقبلية من المس والحرمان، وضمان الاستدامة الاقتصادية من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية دون أي اثار بيئية واجتماعية سلبية، ان التنمية المستدامة تتطلب إجراءات وقرارات استراتيجية على المستويات كافة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)؛ لتحقيق توازن مستدام بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية [١٠].

هناك عدد من الهيئات والمنظمات التي قدمت تعارف للتنمية المستدامة ومنها [١١]:

١. **الأمم المتحدة:** تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من خلال أهداف التنمية المستدامة.

٢. **المنظمات البيئية:** تعمل المنظمات البيئية على تعزيز الاتجاه نحو التنمية المستدامة وحماية البيئة وتوعية الناس بأهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية.

٣. **المنظمات الحكومية:** تقوم السلطات الوطنية والمحلية بوضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة في مناطقها وتشجيع المشاريع والمبادرات ذات الصلة.

٤. **منظمة الصحة العالمية:** تعمل منظمة الصحة العالمية على تعزيز الصحة البشرية والبيئية المستدامة من خلال المبادئ التوجيهية والبرامج التوعوية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصحي.

٥. **منظمة العمل الدولية:** تركز منظمة العمل الدولية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز فرص العمل اللائق والمنصف وتحسين ظروف العمل للعمال في جميع أنحاء العالم.

٦. **منظمة الأمم المتحدة للزراعة:** تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي من خلال تعزيز الزراعة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة.

تعددت التعاريف المعنية بتعريف التنمية المستدامة الا انها تتفق جميعها على ضرورة توفير الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية مع ضمان توفير هذه الاحتياجات للأجيال المستقبلية وعدم المساس بها، وعلى كافة المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

أهداف التنمية المستدامة: هي مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي رؤية عالمية ودعوة للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان السلام والازدهار للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، ترتبط أهداف التنمية المستدامة ببعضها البعض، وغالبًا ما يؤدي النجاح في تحقيق هدف معين في معالجة موضوع معين إلى تحقيق الأهداف الأخرى [١٢].

تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى التعاون والعمل مع جميع الشركاء بطريقة عملية حتى يمكن اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة، وتسلط أهداف التنمية المستدامة الضوء على التحديات البيئية التي تواجه العالم ككل، مع تزويد جميع البلدان بأولوياتها وخططها الوطنية الخاصة بها وتحدد أهداف التنمية المستدامة مبادئ وغايات واضحة يجب أن تتبناها جميع البلدان وفقًا لأولوياتها وخططها الوطنية، مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي تواجه العالم ككل [١٣].

إن أهداف التنمية المستدامة هي خارطة طريق شاملة فهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الناس لإحداث تغيير إيجابي في جميع أنحاء العالم؛ وما يجعل أهداف التنمية المستدامة مختلفة عن الأهداف الأخرى هو أنه لا يمكن لأي بلد أن يعمل بمفرده لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدوده، بل إن تحقيق الأهداف والتركيز على الشمولية، حيث يجب أن تعمل البلدان معًا لضمان استدامة العالم ككل [١٤]، يوضح الشكل رقم (١) اهداف التنمية المستدامة.

الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على: موقع الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: https://iraq.un.org/ar/sdgs (4 July, 2024).

ابعاد التنمية المستدامة: هنالك العديد من الابعاد التي ترتكز عليها التنمية المستدامة والتي تعد بمثابة الابعاد الأساسية لهذه العملية التنموية ومن أهمها (البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتقني).

١. **البعد البيئي:** يشمل البعد البيئي الحفاظ على صحة البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة الموارد الطبيعية، كما يشمل النظر في موضوعات مثل تغير المناخ وحماية الغابات والمحيطات وإدارة الثروة المائية والطاقة المستدامة إذ يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى التنمية التي تحافظ على البيئة وتمنع تدهورها، وبالتالي ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة (١٥).

٢. **البعد الاقتصادي:** يركز البعد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل والازدهار الاقتصادي مع إمكانية توفير نظام اقتصادي مستدام لجميع الاجيال، ويهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمنصف والمستدام، عبر تحسين البنية التحتية وتعزيز الصناعات المستدامة والمبتكرة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتحسين الإدارة المالية والمؤسسية مما يؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل مستدامة وتنمية اقتصادية مستدامة للأفراد والمجتمعات دون أي تمييز (١٦).

٣. **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان والمساواة للأفراد والمجتمعات، ويهدف ايضاً إلى تهيئة بيئة اجتماعية تعزز التنمية الشاملة للجميع وتحسن نوعية حياة الناس دون اي تمييز.

يشمل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة العديد من الأمور ومنها [١٧]:

أ- المساواة والعدالة الاجتماعية: يهدف البعد الاجتماعي إلى تحقيق تكافؤ في الفرص؛ والحصول على الخدمات والحقوق الأساسية بين الناس، بغض النظر عن عوامل الهوية مثل الجنس والعرق والدين والدخل.

ب- تحسين مستويات المعيشة: يهدف البعد الاجتماعي إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية الملائمة والسكن اللائق والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمحرومة.

ج- تعزيز المشاركة والتمثيل: يهدف البعد الاجتماعي إلى تعزيز المشاركة الفردية والمجتمعية في صنع القرار وتنفيذ السياسات، وضمان تمثيل جميع الفئات في العمليات الديمقراطية وتحقيق العدالة.

د- مكافحة الفقر والتمييز: يعتبر البعد الاجتماعي أيضاً عنصراً أساسياً في مكافحة الفقر والتمييز الاجتماعي وتحسين فرص كسب العيش للفئات الضعيفة والمهمشة وتحسين التوزيع العادل للثروة والفرص.

إن تعزيز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة يوازن بين جوانب العدالة والمشاركة وحقوق الإنسان، ويعزز الرخاء للجميع ويضمن مجتمعاً أكثر شمولاً واستدامة، ويساهم تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة على المدى الطويل. وبما أن هذه الأبعاد مترابطة ويؤثر بعضها على بعض، يجب معالجتها بطريقة متكاملة لضمان استمرار عجلة التنمية المستدامة.

١. **البعد التكنولوجي:** يركز هذا البعد للتنمية المستدامة على حُسن استخدام التكنولوجيا بطرق مبتكرة وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة عبر جمع البيانات وتحليلها مما يساعد على الوصول السليم لتنمية اكثر استدامة وحُسن توظيف الطاقة المتجددة وتعزيز مصادرها، ويهدف إلى تعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار في مختلف القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لتحسين نوعية الحياة وحماية الموارد الطبيعية، ومن خلال الاستثمار في التقنيات المستدامة؛ يمكن إحراز تقدم في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة المستدامة والتصنيع النظيف ووسائل النقل الذكي (المستدام) [١٨]. ان للتكنولوجيا دوراً رئيسياً في دعم التنمية المستدامة من خلال توفير حلول مبتكرة وفعالة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البشرية اليوم.

رابعاً- تأثير الهشاشة الأمنية على التنمية المستدامة: هنالك دور أساسي وفعال يلعبه عدم الاستقرار الأمني لأي بلد في التأثير على عجلة التنمية المستدامة لما له من مخرجات سلبية تؤثر على بيئة التنمية المستدامة وهذا ما سندرسه في ادناه.

يعدّ الاستقرار الامني أحد أهم عناصر التنمية المستدامة ولا يمكن تحقيق التنمية دون استقرار فعلي، فالأمن والاستقرار هما المحركان الرئيسيان للتنمية بكافة اشكالها، والعلاقة الجدلية بينه وبين التنمية واضحة لكل شخص معني بهذا المجال، يستند مطلب البيئة المستقرة والامنة على الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون وجود بيئة امنة ومستقرة قائمة على العدل والمؤسسات القوية، حيث أن النزاع هو أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق بيئة جاذبة للمستثمرين ومساهمة في دفع عجلة الاعمار والتنمية داخل أي بلد [١٩].

تؤثر الهشاشة الامنية على جميع جوانب التنمية المستدامة كما أنها تشكل اشكال عدّة من الاضطراب والدمار الذي ينعكس بوضوح على جميع جوانب حياة الأفراد مما يؤدي إلى مشاكل وهدر طويل الأمد بحق الأجيال الحالية والمستقبلية [٢٠]، يرتكز الاستقرار الأمني على جوانب عدة يمكن ايجازها بالآتي [٢١]:

١. **الاستقرار السياسي:** يعد مفهوم الاستقرار السياسي من القضايا التي استحوذت على تفكير الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين، وكان محل نقاشات مختلف الباحثين والدارسين في العلوم السياسية وغيرها من الدراسات والبحوث الاجتماعية، وهو من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً، إذ نادراً ما يخلو مجتمع سياسي من الاستقرار السياسي، وهو مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول النامية، يرى البعض في الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة شكلاً من أشكال عدم الاستقرار السياسي، بينما يراها البعض الآخر تعبيراً عن اراء وتوجهات ابناء المجتمع.

٢. **الاستقرار الاقتصادي:** يشير إلى حالة من الاستقرار والتوازن في النظام الاقتصادي الشامل لدولة معينة، ويعدّ هدفًا مهمًا للسياسات الاقتصادية التنموية، حيث يسعى أي نظام الاقتصادي إلى تحقيق مستويات معينة من النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة دون تقلبات كبيرة، ويتطلب الاستقرار الاقتصادي توازنًا بين مختلف العوامل الاقتصادية (الإنتاج، الطلب، الأسعار، وسياسات الحكومة) مما تنعكس بالإيجاب على مخرجات السياسة الاقتصادية لأي دولة.

٣. **الاستقرار الاجتماعي:** يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم رضا من قبل أبناء المجتمع مما ينعكس بالسلب على الشرعية الممنوحة من قبلهم الى الحكومة؛ ويبدأ عدم الاستقرار الاجتماعي من انهيار الأسرة ويؤدي أيضًا إلى انهيار المجتمع بسبب عدم انتظام سير الحياة المدنية مما يجعله يؤثر بشكل مباشر على الأسرة والمجتمع بأكمله، مما يؤدي إلى فوضى اجتماعية، لذا على الحكومات ان تعمل جاهدة على تحقيق توازن واستقرار اجتماعي ينعكس بالإيجاب على الاستقرار الأمني بشكل عام.

ترتكز التنمية المستدامة على العديد من الركائز (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والتي تتطلب الاستقرار داخل هذه الركائز مما ينعكس بالإيجاب على أي سياسة او بلد معني بهذه العملية التنموية وبالتالي من الممكن ان نرى تقدم واضح في سير عجلة التنمية المستدامة، وهذا كله يرتبط ارتباطاً وثيقاً واساسياً بعملية الاستقرار الأمني إذ بدون هذا الاستقرار تنتفي أي عملية تنموية منشودة.

المطلب الثاني: أثر الهشاشة الأمنية على التنمية المستدامة في العراق وسبل المعالجة

بعد ما تم طرحه داخل المحددات المفاهيمية في المطلب الأول من هذا البحث؛ يتبين ان هنالك أثر كبير وحقيقي للهشاشة الأمنية لأي بلد على سير التنمية المستدامة وهذا ما ينطبق على حال العراق، إذ ان هنالك دور حقيقي يخلفه عدم الاستقرار الأمني للبلد على العملية التنموية وهذا ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

اولاً– الهشاشة الأمنية في العراق وأثرها على بيئة التنمية المستدامة: تواجه بيئة التنمية المستدامة في العراق العديد من المشاكل التي تعمل بالضد من سير العملية والتي يمكن ايجازها بالآتي [٢٢]:

١. عدم الاستقرار الأمني: تشهد البيئة الأمنية العراقية عدم استقرار أمني مستمر وهذا بدوره يؤثر بشكل أساسي على كافة ابعاد التنمية المستدامة مما ينعكس بالسلب على توفير بيئة جاذبة للمستثمرين ورأس المال الأجنبي للنهوض بالواقع العراقي الهش، كل هذه الأمور تؤثر وتزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تضرب أي بلد لا سيما مشاكل البطالة والفقر الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني الذي يعدّ بمثابة العصب الأساسي للتنمية المستدامة [٢٣]. ويبين الشكل رقم (٢) مؤشر العراق في الاستقرار الأمني مقارنة ببعض الدول.

شكل رقم (٢) مؤشر العراق في الاستقرار الامني مقارنة ببعض الدول لعام ٢٠٢٠

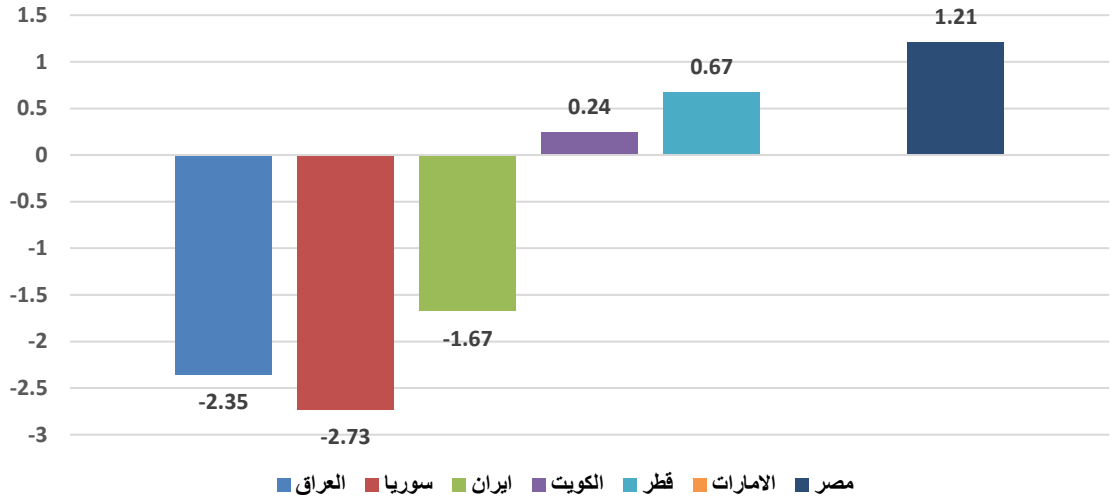

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على: احمد خضير حسين، "التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠٢٢)، ص ١٧.

يتبين من الشكل رقم (٢) مؤشر العراق في الاستقرار الأمني مقارنة ببعض الدول عام ٢٠٢٠؛ إذ بلغ مؤشر العراق ٢,٣٥- أما في الكويت فقد بلغ المؤشر ٠,٢٤ وفي الامارات بلغ ٠,٦٣، ان سبب تدني مؤشر العراق ناتج عن عدم استقرار البيئة الامنية التي تشهدها البلاد مما يترتب على الحكومة العراقية وضع الحلول والخطط للوصول الى بيئة أكثر اماناً واستقراراً قادرة على توفير بيئة آمنة لعملية التنمية المستدامة.

٢. الفساد: يعاني العراق من ارتفاع شديد في مؤشرات الفساد التي تضرب هياكل الدولة بشكل عام، وهذا ما أكدته مندوبة الأمين العام للأمم المتحدة (بلاسخارت) عندما قالت ان الطبقة السياسية في العراق فشلت في تجاوز مشكلة الفساد داخل المنظومة الحكومية إذ ان الفساد بات اليوم سمة يتميز بها العراق نتيجة لعدم تفعيل المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة [٢٤]، صنّف مؤشر مدركات الفساد

لعام ٢٠٢١ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية؛ العراق في المرتبة ١٥٧ من أصل ١٨٠ دولة، مما يجعله من أكثر الدول فساداً في العالم، كل هذه الأمور والأرقام تؤثر على معدلات النمو وكافة مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التأثير على الحياة الكريمة التي تتطلباه التنمية المستدامة ولكافة الأجيال الحالية والمستقبلية.

٣. **الحروب والنزاعات:** شهد العراق العديد من فترات الحروب والنزاعات الداخلية مما أثر على استقراره الداخلي والخارجي، والاستنزاف الذي شهدته قدرات البلد الاقتصادية والطبيعية التي اثرت سلباً على مخرجات الحكومة واخرها احداث عام ٢٠١٤ وما تبعها من استنزاف لموارد البلد الاقتصادية والمالية، ولا نغفل عن الخسائر البشرية التي تعرضت لها مختلف مكونات المجتمع العراقي، كل هذه الاحداث كانت بمثابة عقبات حقيقة امام العجلة التنموية داخل البلد.

٤. **المشاكل الاجتماعية:** بالإضافة الى العديد من المشاكل التي تعاني منها بيئة التنمية المستدامة في العراق إلا ان هنالك مشاكل تمس عصب المجتمع والمتمثلة في قطاعي الصحة والتعليم؛ إذ يعاني المجتمع العراقي من تدهور واقع المؤسسات الصحية وقلة عدد الأطباء مقارنة بالتعداد السكاني وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ نسمة لبلدان مختارة

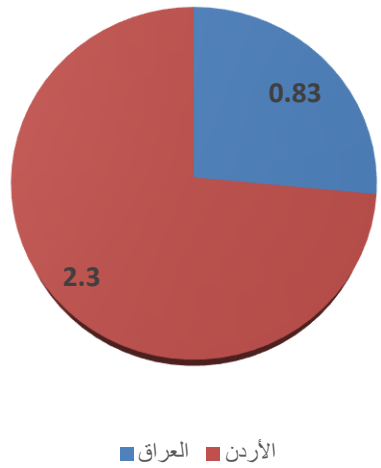

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على: احمد خضير حسين، "مشكلة الهشاشة الاجتماعية في العراق وتداعياتها" **مركز البيانات للدراسات والتخطيط**، (بغداد: ٢٠١٤)، ص ١٠.

يتبين من الشكل رقم (٣) قلة عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة إذ لم تصل لدى المجتمع العراقي الى طبيب واحد لهذا العدد مقارنة بالأردن والتي بلغت النسبة ٢,٣ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة، هذه النسب المتراجعة والواقع المتردي التي يعاني منه قطاع الرعاية الصحية في العراق ما هو الا سبب ومعرقل امام العملية التنموية التي تتطلب بيئة اجتماعية مستقرة ومتقدمة للمضي في سير عجلة التنمية المستدامة.

اما الجانب التعليمي فلا يزال هش وخير دليل على ذلك هو التصنيف العالمي للتعليم والذي يخلو كل عام من وجود العراق ضمن تسلسلاته، يعاني التعليم في العراق من ضعف في موائمة مخرجاته مع متطلبات السوق فلا وجود لسوق عمل لأغلب الخريجين وهذا نابع عن ضعف في التخطيط والاستراتيجية المتبعة والتي يجب ان تكون أكثر موائمة مع ما يتطلبه السوق [٢٥]، ففي عام ٢٠٢١ شهد العراق نفسه خارج مؤشر دافوس لجودة التعليم لانتفاء معايير الجودة في التعليم حسب ما يتضمنه هذا المؤشر، اذ يستند على بيانات لـ ١٢ معيار أساسي تتضمن طبيعة المؤسسات والابتكارات وبيئة الاقتصاد والصحة والتعليم بكافة مراحله وسوق العمل لهذه المراحل ومدى الجاهزية التكنولوجية؛ كل هذه بمثابة معايير يعاني البلد من ضعفها وهشاشتها مما انعكس على الواقع التعليمي داخل البلد [٢٦].

كل ما ذكر أعلاه ومشاكل أخرى تعد بمثابة بيئة هشة لعملية التنمية المستدامة نتيجة للعديد من المشاكل التي تعصف كافة جوانب البلد والتي أساسها ينصب على الهشاشة وعدم الاستقرار الأمني والذي بدوره تترتب عليه مشاكل اقتصادية واجتماعية تعمل بالضد من سير عجلة التنمية في البلد، لتجاوز كل هذه المشاكل يترتب على الحكومة العراقية (الحالية والمستقبلية) عمل العديد من الخطوات وتقديم الحلول لتجاوز هذه المشاكل والوصول الى بيئة امنية مستقرة ذات مخرجات إيجابية للحكومة والشعب؛ وهذا ما سيتم دراسته لاحقاً.

ثانياً- سبل معالجة الهشاشة الأمنية في العراق: للوصول الى بيئة امنية مستقرة ذات مخرجات إيجابية للحكومة العراقية هنالك العديد من السبل والخطط التي عليها اتباعها للنهوض بالواقع الهش الذي يشهده البلد وهذا ما سيتم دراسته في ادناه.

١. الإصلاحات السياسية: يمكن ان نلخص هذه الإصلاحات بمفردة الحكم الرشيد والذي يعد من أكثر المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية استخداماً، يعبر عن فاعلية تحسين جودة الحكم كأحد آليات مواجهة المشاكل والتحديات وتحقيق التنمية المستدامة التي ترغب بالوصول اليها اغلب بلدان العالم، لا سيما الدول التي تعاني من تردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ كارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني المستوى التعليمي والصحي وغياب الاستقرار والشفافية وارتفاع معدلات العنف بكافة اشكاله [٢٧]، للوصول الى سياسة الحكم الرشيد لا بد من التزام مؤسسات البلد بمتطلبات سياسة الحكم الرشيد على ان تتفاعل كافة مفاصل الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وعلى الحكومة العراقية الاخذ بنظر الاعتبار ما يلي [٢٨]:

أ- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: على الحكومة العراقية اعتماد سياسات شفافة وفعالة لمكافحة الفساد الذي ينخر مفاصل الدولة مع ضمان محاسبة المسؤولين عن إساءة استخدام السلطة وهدر المال العام.

ب- تعزيز الحوكمة: على الحكومة العراقية ضرورة العمل في تحديث القوانين والتشريعات لتعزيز فاعلية الهياكل الحكومية وضمان توزيع السلطة بشكل عادل ومنصف من خلال تعزيز دور المؤسسات الرقابية وتعزيز التوازن بين السلطات لضمان الحكم الديمقراطي السليم، فضلاً عن تعزيز المشاركة السياسية

لأبناء الشعب عبر العديد من المؤسسات الغير رسمية والتي لها دور في التأثير على صنع القرار السياسي من خلال الحوار والاستشارة العامة.

ج- تعزيز حقوق الإنسان: على الحكومة العمل على ضرورة تعزيز حماية حقوق الإنسان في القانون وتكثيف جهود ملاحقة ومحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان فضلاً عن تعزيز عملية التوعية بحقوق الإنسان مع ضرورة الحماية القانونية للمكونات الضعيفة والمهمشة وضمان تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والسياسية.

د- تعزيز العدالة الاجتماعية: يترتب على الحكومة العراقية ولتحسين مؤشر البيئة الأمنية لابد من تنفيذ سياسات توزيعية عادلة للتقليل من الفجوات الاجتماعية، وزيادة فرص المشاركة والوصول للخدمات الأساسية لجميع أبناء الشعب عبر تعزيز برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف المجتمع ككل، وضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز فرص العمل والتعليم والحد من نسب البطالة وتقديم الدعم لكافة مكونات المجتمع.

ان كل ما تم ذكره في أعلاه ما هي إلا سبل على الحكومة العراقية ضرورة العمل على تحقيقها لمعالجة المشاكل التي تهدد البيئة الأمنية للبلد وبالتالي توفر حكم رشيد والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على توفير بيئة آمنة ومستقرة تؤثر على كافة ابعاد التنمية المستدامة كون الأخيرة تستند بالأساس على بيئة جاذبة لكل من المستثمرين ورأس المال الأجنبي.

٢. الإصلاحات الاقتصادية: لتبني سياسة وطنية سليمة معنية بالإصلاح الاقتصادي داخل العراق لا بد من وضع استراتيجية وطنية قادرة على النهوض بالقطاع الاقتصادي إلى الأمام في ظل العقبات التي تواجهه والتي أثرت سلباً على البيئة الاقتصادية والاجتماعية السياسية برمتها والتي من الممكن ان تبدأ عبر التالي [٢٩]:

أ- الانتقال الى اقتصاد السوق الحر: تتم عملية الانتقال هذه عبر تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص (المحلي والأجنبي)، إذ يعدّ هو بمثابة محرك النمو الاقتصادي المستدام، مع تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أقصى قدر من عوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي، على الحكومة العراقية العمل على اتخاذ عدد من التدابير والتشريعات للانتقال التدريجي من الاقتصاد المركزي الشمولي إلى الاقتصاد الحر ويأتي في مقدمة هذه التدابير هو ضرورة تنمية وتفعيل القطاع الخاص، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، مع ضرورة تعزيز سيادة القانون في كافة الأنشطة (المالية والتجارية والصناعية)، وضمان حقوق الملكية الخاصة، وتأسيس الأعمال، وتسهيل الحصول على التمويل، وإصدار الرخص، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع أبناء المجتمع.

ومن المهم أيضًا التركيز على تطوير وإصلاح قطاعي الطاقة والزراعة نتيجة لما يتمتع به البلد من بيئة مناسبة للزراعة من مياه وتربة صالحة للاستثمار فضلاً عن الموارد الطبيعية التي يتميز بها البلد عن سائر البلدان الأخرى والتي تمكنه من ان يكون نموذج يحتذى به في عملية التنمية المستدامة ان احسنت

الحكومة من تنفيذ هذه الإصلاحات وتطبيق التدابير اللازمة للنهوض بالواقع الهش الذي يضرب كافة مفاصل البلد.

ب- خلق الفرص للعاطلين عن العمل: على الحكومة العمل على ضرورة وضع حلول استثنائية لمعالجة البطالة في العراق التي تضرب المجتمع العراقي، وهذا يتطلب من الجهات المعنية الشروع بإصلاحات اقتصادية تطال جميع جوانب الهيكل الاقتصادي عبر خلق فرص عمل في القطاع الخاص (بعد تفعيله كما ذكرنا اعلاه)، بدلاً من الاعتماد على القطاع العام الذي يستوعب اعداد هائلة من القوى العاملة في العراق، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السكاني في العراق هو من أعلى المعدلات في الدول المجاورة له، لذا يجب أن تلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً مهماً وحاسماً للحد من هذه المشاكل التي تعصف بالمجتمع، كما أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نظام التعليم في العراق حتى يتمكن سوق العمل من استيعاب الكم الهائل من الخريجين [٣٠].

على الحكومة العراقية ان تعمل جاهدة لحل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والذي يرتكز بالأساس على مشكلة الهشاشة الأمنية التي تضرب البيئة الأمنية للبلد والتي بدورها أصبحت بيئة نافرة للاستثمارات والشركات العالمية العملاقة التي تخشى على امكانياتها (المادية والبشرية) من العمل داخل البيئة العراقية وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً على الحكومة تجاوزه عبر التدابير والخطوات اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.

٣. الإصلاحات الاجتماعية: هنالك العديد من المشاكل الاجتماعية التي يستوجب حلها وتجاوزها من قبل الحكومة العراقية الا ان عصب هذه المشاكل يكمن في القطاع الصحي والتعليمي نتيجة للعديد من المشاكل التي تنخر هياكلهما مما يزيد العبء على الحكومة العراقية في الوصول الى سبل معالجتهما للنهوض بالواقع الاجتماعي للبلد.

أ- سبل معالجة الواقع الصحي: تتمثل إحدى أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصحي في العراق في نقص التمويل والموارد اللازمة لتوفير الرعاية الصحية الكافية للمواطنين، على الحكومة العراقية حل هذه المشكلة عبر زيادة مخصصات ميزانية القطاع الصحي مع ضمان انفاقها بصورة سليمة وفعلية، بالإضافة الى هذا التحدي فهنالك تحدي أكبر والذي يتمثل بالنقص في اعداد المستشفيات والعيادات ونقص في اعداد الأطباء والممرضين (وهذا ما تم بيانه أعلاه في الشكل رقم ٣) إذ على الجهات المعنية تجاوز هذا التحدي عبر بناء المزيد من المؤسسات الصحية وتوفير كوادر طبية مؤهلة لاستقبال واسعاف ومعالجة المرضى بالإضافة الى تطوير البنى التحتية التابع للمؤسس الصحية وتحسين وتحديث نظام الادوية والتقنيات الطبية مع ضرورة خفض كلفتها [٣١]، يكمن التحدي الأبرز داخل هذا القطاع في الفساد وسوء إدارة الموارد والتي لها تأثيراً سلبياً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين فعلى الحكومة العمل على تعزيز نظم الإدارة الفعالة لمكافحة الفساد ومحاسبة المقصّرين لضمان استخدام الموارد بكفاءة وشفافية عاليتين [٣٢]، ان العمل على تحقيق كل هذه السبل والمعالجات ينعكس على مخرجات إيجابية لعمل

الحكومة وتمكنها من المضي قدماً في مشروعها الإصلاحي متجاوزةً التحديات التي تعمل بالضد من توفير بيئة امنية مستقرة وجاذبة للعملية التنموية داخل البلاد.

ب- سبل معالجة الواقع التعليمي: من اجل المضي قدماً والنهوض بالواقع التعليمي يترتب على الحكومة العراقية اتخاذ العديد من التدابير المتمثلة بالآتي [٣٣]:

- إبعاد المدارس والحرم الجامعي عن الصراعات والنزاعات الطائفية.
- الاهتمام بالمباني المدرسية وزيادة عددها شرط أن ضمن المواصفات العالمية، والحد من ظاهرة الفساد في هذا المجال.
- سن تشريعات هدفها القضاء على نسب الأمية التي تضرب المجتمع وضرورة معالجة إلزامية التعليم ومكافحة تسرب الطلبة.
- ضرورة مراعاة الحالة الصحية والبدنية للطلبة.
- تحسين التعليم عبر خلق علاقات تربوية بين الطلبة والاساتذة وأولياء الأمور، والحد من ظاهرة المدارس الاهلية والتعليم الخاص.
- على الحكومة ان تركز على مسألة الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة عدد المبتعثين إلى الجامعات العالمية المرموقة، بعيداً عن نفوذ الأحزاب السياسية.

انّ كل ما تم ذكره أعلاه ما هي إلا سبل وحلول على الحكومة العراقية ضرورة العمل على تحقيقها للنهوض بالواقع التعليمي الذي يشهده البلد لا سيما بعد ان بات العراق اليوم خارج التصنيف العالمي لجودة التعليم والذي بدوره يعد تحدي أساسي على الحكومة العراقية تجاوزه وتوفير بيئة تعليمية تعكس مخرجات اكاديمية تنهض بالواقع العراقي بكافة جوانبه وهياكله (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

الخاتمة

للوصول الى بيئة ملائمة لعملية التنمية المستدامة لابدّ من تهيئة بيئة امنية مستقرة تكون بمثابة الحاضن لرأس المال الأجنبي الذي يعد بمثابة المحرك لعملية التنمية المستدامة لا سيما في البلدان النامية، يعاني العراق من بيئة امنية غير مستقرة باتت بمثابة المعرقل للعملية التنموية التي يفتقر البلد اليها وعلى كافة الهياكل (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وهنا يترتب على الحكومة العراقية ان تعمل جاهدة على توفير الحلول اللازمة التي تنعكس بالإيجاب على تهيئة بيئة اكثر امناً واستقراراً للوصول الى تنمية مستدامة حقيقية وشاملة لكافة أبناء المجتمع دون أي تمييز.

أولى الخطوات التي على الحكومة اتباعها هي مسألة الوصول الى الحكم الرشيد (الإصلاح السياسي) المبني على الشفافية ومكافحة الفساد إذ انّ هذا الاجراء يعدّ بمثابة المبادرة الحسنة للوصول الى كافة الإصلاحات الاخرى والمتمثلة بالإصلاح الاقتصادي (فقر وبطالة) والاجتماعي (صحة وتعليم)؛ ان كل ما ذكر من سبل ومعالجات تعد بمثابة إضفاء الاستقرار على البيئة الداخلية للبلد مما ينعكس بالإيجاب على مسألة إنجاح العملية التنموية التي يفتقر اليها البلد.

التوصيات

توصل البحث الى عديد من التوصيات المقدمة الى الجهات المعنية لغرض النهوض بالواقع العراقي الهش الذي يضرب كافة مفاصل الدولة:

١. تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية عبر حسن تدريبها لضمان فعالية أكبر في مواجهة تحديات عدم الاستقرار الأمني.

٢. تعزيز التعاون المشترك بين مختلف الاجهزة الأمنية لضمان تبادل المعلومات.

٣. التركيز على معالجة أسباب انعدام الأمن، مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الخدمات.

٤. تفعيل المشاركة السياسية لبناء الثقة فيما بين الحكومة والشعب.

٥. تعزيز الجهود الدبلوماسية والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المجاورة؛ لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

٦. العمل على تفعيل الشفافية في الأجهزة الأمنية ومكافحة الفساد.

٧. الاستثمار في تحسين البنية التحتية السياسية (الأمنية) والاقتصادية والاجتماعية.

٨. تعزيز البرامج التثقيفية لرفع مستوى الوعي الأمني ومكافحة التطرف لدى كافة أبناء المجتمع.

٩. العمل على تعزيز قوة النظام القضائي وضمان العدالة وحماية حقوق الإنسان لضمان الاستقرار الأمني الشامل.

الهوامش

(١) احمد فريجة، "الامن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد ١٤ (الجزائر: ٢٠١٦)، ص ١٥٩.

(٢) رشيد عمارة ياس، "الامن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن"، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، مجلد ٥، عدد ٢ (أربيل: ٢٠٢٢)، ص ١٩.

(٣) عبد الرفيق كشوط، "تطور مفهوم الامن عبر مفكري ومنظمات العلاقات الدولية"، **مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية**، ٢٥ شباط ٢٠٢٤، في: https://2u.pw/DGpvSFGO (2 July, 2024)

(٤) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد ١٩ (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ١٨-١٩.

(٥) امين مشاقبة، "الامن المجتمعي: المعنى، الابعاد التحديات"، **صحيفة الرأي** (عمان)، ٢٠٢٠.

(٦) "دمج الأمن في التنمية المستدامة لبناء المزيد من المجتمعات السلمية"، **الأمم المتحدة**، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/159344 (3 July, 2024)

(٧) المرجع السابق.

(٨) محمد عشري حسن، "الاستقرار الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر: ظاهرة الامنوتنموية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، عدد ١-٤ (القاهرة: ٢٠١٤)، ص ٤٦-٤٧.

(٩) هدى كريم مطلك، "سياسات التنمية المستدامة ورؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٣، عدد ٤ (بغداد: ٢٠٢١)، ص ١٠١٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٠١٨.

(١١) محمد جبار كريدي، "دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٥، عدد ١ (بغداد: ٢٠٢٣)، ص ٣١٧-٣١٨.

(١٢) عدنان ياسين مصطفى، "جائحة كورونا واهداف التنمية المستدامة في العراق التضامن الإنساني في مجتمع متحول"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٣، عدد ٢ (بغداد: ٢٠٢١)، ص ٧٣٩.

(١٣) موقع الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة**: https://iraq.un.org/ar/sdgs (4 July, 2024).

14. Unicef, "UNICEF and the Sustainable Development Goals," (https://www.unicef.org/sustainable-development-goals) (4 July, 2024).

(١٥) نور الدين حميد، "البعد البيئي للتنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، مجلد ٣، عدد ١٢ (بغداد: ٢٠١٩)، ص ١٥٧.

(١٦) اسليماني محمد واخرون، "دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠١٤"، **مجلة الجزائر للاقتصاد والمالية**، عدد ٣ (الجزائر: ٢٠١٥)، ص ٣٤.

(١٧) عبد الصاحب ناجي واخرون، "البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسه (دراسة تحليلية لأحياء سكنية مختارة في مدينة الكوت)"، **مجلة كلية التربية**، عدد ٣٤ (واسط: ٢٠١٩)، ص ٤٢٥.

(١٨) وفاء فوزي، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، **مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية** (بغداد: ٢٠٢٣)، في:

https://alnahrain.iq/post/939 (5 July, 2024).

(١٩) مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن، **ما هي خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية الخاصة بها**، (جنيف: ٢٠٢١)، ص ٣.

(٢٠) عبد الرؤوف احمد الحنفي، "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، مجلد ٣٥، عدد ٤٠ (القاهرة: ٢٠٢٣)، ص ١٣٢.

(٢١) سرتية صالح حسين، "جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلد ٢، عدد ١١ (الخرطوم: ٢٠٢١)، ص ٢٣.

(٢٢) حسين باسم عبد الأمير، "مفهوم المعضلة الأمنية: مقاربة في ضعف الاستقرار الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، **مجلة معهد العلمين للدراسات العليا**، عدد ٧ (النجف: ٢٠٢١)، ص ٣٩٢.

(٢٣) احمد خضير حسين، "التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠٢٢)، ص ١٧.

(٢٤) احمد الدباغ، "الفساد يستنزف العراق.. ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته؟، **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة**، ٨ تشرين الأول ٢٠٢٢، في:(6 July, 2024) https://2u.pw/ds52OHkb

(٢٥) "غضب وشعور بالمرارة.. العراق خارج مؤشر دافوس لجودة التعليم"، **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، ٢٩ نيسان ٢٠٢١**، في: (6 July 2024) https://2u.pw/j1GJTGie

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) ابتسام حاتم علوان، "ترشيد الحكم في التجربة العراقية... الابعاد والمعالجات"، **المجلة السياسية والدولية**، مجلد ١، عدد ٤٣ (بغداد: ٢٠٢٠)، ص ٢٦.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٢٧-٢٩.

(٢٩) خالد روكان عواد واخرون، "دور الإصلاح الاقتصادي في تنوع مصادر الدخل في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، عدد ٦ (بغداد: ٢٠٢٣)، ص ١٩٥.

(٣٠) الأمم المتحدة، **تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل في العراق** (٢٠ كانون الثاني ٢٠٢١)، في: https://2u.pw/Ifk2tKyv (7 July, 2024).

(٣١) مقدام الشيباني، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراء اولية)، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠٢٢)، ص ٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٣٣) عبد الكاظم محمد حسون، "واقع التعليم في العراق"، **جريدة الزمان**، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، في: https://2u.pw/ty8Ji9Wu (7 July, 2024).

المصادر

اولاً- الدوريات العلمية:

١) ابتسام حاتم علوان، "ترشيد الحكم في التجربة العراقية... الابعاد والمعالجات"، **المجلة السياسية والدولية**، مجلد ١، عدد ٤٣ (بغداد: ٢٠٢٠).

٢) احمد فريجة، "الامن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد ١٤ (الجزائر: ٢٠١٦).

٣) اسليماني محمد واخرون، "دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠١٤"، **مجلة الجزائر للاقتصاد والمالية**، عدد ٣ (الجزائر: ٢٠١٥).

٤) حسين باسم عبد الأمير، "مفهوم المعضلة الأمنية: مقاربة في ضعف الاستقرار الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، **مجلة معهد العلمين للدراسات العليا**، عدد ٧ (النجف: ٢٠٢١).

٥) خالد روكان عواد واخرون، "دور الإصلاح الاقتصادي في تنوع مصادر الدخل في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، عدد ٦ (بغداد: ٢٠٢٣).

٦) رشيد عمارة ياس، "الامن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن"، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، مجلد ٥، عدد ٢ (أربيل: ٢٠٢٢).

٧) سرتية صالح حسين، "جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلد ٢، عدد ١١ (الخرطوم: ٢٠٢١).

٨) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد ١٩ (بيروت: ٢٠٠٨).

٩) عبد الرؤوف احمد الحنفي، "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، مجلد ٣٥، عدد ٤٠ (القاهرة: ٢٠٢٣).

١٠) عبد الصاحب ناجي واخرون، "البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسه (دراسة تحليلية لأحياء سكنية مختارة في مدينة الكوت)"، **مجلة كلية التربية**، عدد ٣٤ (واسط: ٢٠١٩).

١١) عدنان ياسين مصطفى، "جائحة كورونا واهداف التنمية المستدامة في العراق التضامن الإنساني في مجتمع متحول"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٣، عدد ٢ (بغداد: ٢٠٢١).

١٢) محمد جبار كريدي، "دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٥، عدد ١ (بغداد: ٢٠٢٣).

١٣) محمد عشري حسن، "الاستقرار الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر: ظاهرة الامنوتنموية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، عدد ١-٤ (القاهرة: ٢٠١٤).

١٤) نور الدين حميد، "البعد البيئي للتنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، مجلد ٣، عدد ١٢ (بغداد: ٢٠١٩).

١٥) هدى كريم مطلك، "سياسات التنمية المستدامة ورؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي"، **مجلة الدراسات المستدامة**، مجلد ٣، عدد ٤ (بغداد: ٢٠٢١).

ثانياً- الصحف:

١) امين مشاقبة، "الامن المجتمعي: المعنى، الابعاد التحديات"، **صحيفة الرأي** (عمان)، ٢٠٢٠.

ثالثاً- التقارير الرسمية:

١) احمد خضير حسين، "التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠٢٢).

١) مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن، **ما هي خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية الخاصة بها**، (جنيف: ٢٠٢١).

٢) مقدام الشيباني، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراء اولية)، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠٢٢)

رابعاً- المواقع الالكترونية:

١) "**أهداف التنمية المستدامة**"، موقع الأمم المتحدة، في:
https://iraq.un.org/ar/sdgs (4 July, 2024).

٢) "دمج الأمن في التنمية المستدامة لبناء المزيد من المجتمعات السلمية"، موقع الأمم المتحدة، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، في: https://www.un.org/ar/159344 (3 July, 2024) .

٣) "غضب وشعور بالمرارة.. العراق خارج مؤشر دافوس لجودة التعليم"، **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة**، **٢٩ نيسان ٢٠٢١**، في:.https://2u.pw/j1GJTGie (6 July 2024)

4) Unicef, "UNICEF and the Sustainable Development Goals," (https://www.unicef.org/sustainable-development-goals) (٤ July, 2024).

٥) احمد الدباغ، "الفساد يستنزف العراق.. ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته؟، **الموقع الرسمي**

لقناة الجزيرة، ٨ تشرين الأول ٢٠٢٢، في:(6 July, 2024) https://2u.pw/ds52OHkb

٦) الأمم المتحدة، **تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل في العراق** (٢٠ كانون الثاني ٢٠٢١)، في:.(7 July, 2024) https://2u.pw/Ifk2tKyv

٧) عبد الرفيق كشوط، "تطور مفهوم الامن عبر مفكري ومنظمات العلاقات الدولية"، **مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية**، ٢٥ شباط ٢٠٢٤، في:.(2 July, 2024) https://2u.pw/DGpvSFGO

٨) عبد الكاظم محمد حسون، "واقع التعليم في العراق"، **جريدة الزمان**، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، في: https://2u.pw/ty8Ji9Wu (7 July, 2024).

٩) وفاء فوزي، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، **مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية** (بغداد: ٢٠٢٣)، في: .(5 July, 2024) https://alnahrain.iq/post/939